

## نكبة العراق... في ملف الأَدَاب

كُتِبَ وسيُكْتَبُ الكثيرُ عن الحربِ ضدَّ العراقِ والعراقيين، ولن تكون مساهمةُ الأَدَابِ في ملفٍ خاصٍ أعدّه رئيسُ تحريرها سوى حلقةٍ من سلسلةٍ مراجعاتٍ تُفرضها فظاعةُ الحدثِ التي لا يُعرف مداها بعد.

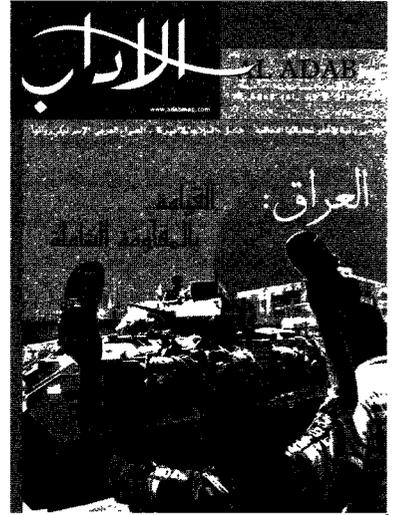
وقد تميَّز المشاركون في الملفِ في كونهم انطلقوا من منْحِ الأولوية للمساءلةِ الوطنية، أكان ذلك أثناء مواجهة الغزو الأميركيٍّ أم بعد أن غدا احتلالاً صارخاً. ولكنهم مع ذلك لم يفصلوا بين المسألة الوطنية والحريات الديمقراطية؛ وهو ما تجلَّى في تحميلهم النظامِ التسلطيِّ العراقيِّ مسؤوليةَ تعريضِ البلدِ للمخاطر سابقاً وللهزيمة لاحقاً، وفي إجماعهم على أهمية الديمقراطية شرطاً لصدِّ المعتدي ولتفتُّحِ الوطنية - وإن اختلفوا في تقدير حجم المسؤولية التي يتحملها غيابُ تلك الديمقراطية عن الهزيمة. ولهذا يُمكن النظرُ إلى أبحاثِ الملفِ على أنَّها تشكَّلُ فيما بينها خطاباً سياسياً مشتركاً يُنطلق من أرضية سياسية وطنية متقاربة رغم ما تختزنه من فروق فرعية؛ ذلك أنَّ مقاصد هذه الأبحاثِ جميعها تمحورتُ على قضية تحرير العراق من الاحتلال، وتجديد الحياة العربية من أجل مواجهة استحقاقاتِ المرحلة الكولونيالية الجديدة.

لقد أثارت هذه الهزيمة / النكبة جملةً من التساؤلات الخطيرة، حاول الملفُّ الإجابة عن بعضها، وترك بعضها الآخر. وستُعْرَضُ بدورنا تلك الأسئلة الكبرى، مع مقارنةٍ أجوبة الملفِ عنها.

## انشقاق في صفوف المثقفين

ما غاب عن الملفِ من أصواتٍ معبِّرةٍ عن أطروحات «المعارضة» العراقية المؤمركة، ذكَّرتنا به، ناقدًا، كلُّ من سنان أنطون وعلاء اللامي، كاشفيْن خواءٍ وعُقمٍ تعلَّقِ تلك المعارضة بالوعود الأميركية. ولكنَّ المسألة، والحقُّ يُقال، لا تقتصر على المعارضة العراقية تلك؛ فقد سبقها إلى هذه «الجورة» في لبنان ما كان يسمَّى بـ «جيش لبنان الحرِّ»، وهو اسم معبَّر، لصاحبه أنطون لحد. لذا فإنَّ مما يثير الاستغرابَ أنَّ فريقاً من المثقفين اللبنانيين الذين احتضنوا المعارضة العراقية المؤمركة (الشلبي، والعلوي، والحكيم، والطالبياني...) وتبنَّوا دعاواها ما زالوا على عدائهم لجماعةٍ لحد، مع أنَّ المعارضتين من معدن واحد. فلماذا الكيلُ بمكيالين؟!

❖ - كاتب سوري.



العربية ومشتقاتها (كالتضامن والوحدة والمسألة الفلسطينية). وخامس تلك العوامل هو إصابة فريق آخر من الصحفيين والمثقفين بالصدمة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وما خلفه ذلك من فراغ إيديولوجي عالمي حاول أن يملأه المرؤجون لثقافة أميركية مبسطة، بما فيها من إغواء واستدعاءٍ للراغائب السهلة الاقتناص، فانتقل الكثير من رموز اليسار المتطرف من صف المعادين للإمبريالية الأميركية إلى قافلة الداعين لعولمتها. وفي هذا السياق برزت كتلة من المثقفين الليبراليين المعولنين هُوتوا علينا مفاعيل الحرب الأميركية التي لن يُخسر فيها الشعب العراقي - حسب زعمهم - سوى أغلال الاستبداد، أما بعد الحرب فدعوا إلى التهدئة وانتظار تحقيق المحتلّين للديموقراطية. وهكذا وضع الليبراليون العرب، بطبعتهم الجديدة، أنفسهم مرة أخرى خارج (وأحياناً على الضد من) النزعة الوطنية والعربية بدلاً من التصالح معها.

#### أسباب الانهيار

أبرز ما شغّل المراقبين، والمشاركين في ملف الآداب، والناس عامةً، بعد السقوط المفاجئ لبغداد هو إيجاد تفسير مقبول له بعد أن كان من المنتظر أن تكون المعركة الحاسمة على أبواب هذه العاصمة. فكان أول ما رُوِّج له على نطاق واسع هو خيانة القيادة العراقية، أو ما سُمي بالصفقة التي قام بها الروس - وهو تفسير استهوى الأميركيين لا للحظ من سمعة القيادة العراقية في عين العرب والمسلمين فحسب، بل أيضاً وأساساً لضرب فكرة المقاومة نفسها بإظهار أصحابها إما خونة أو مجانين ولدفع الناس إلى اليأس والاستسلام. ثم ترددت أخبار عن خيانات في صفوف قادة الحرس الجمهوري الذين سلّموا مفاتيح بغداد للأميركان بعد أن أشاعوا موت صدام - وهو تفسير قبّله جمهور عريض من المراقبين. أما التفسير الذي حظي بقبول أغلب المثقفين العرب على تباين ألوانهم، بمن فيهم أكثر المشاركين في ملف الآداب، فهو إرجاع مسؤولية الهزيمة أولاً وأخيراً إلى النظام التسلسلي الذي غيّب الناس عن المشاركة في تقرير مصير بلدهم واعتمد على حلقة ضيقة في إدارة البلاد وفي مسؤولية المواجهة أيضاً، الأمر الذي أخرج الشعب فعلياً من المعركة وأحدث أزمة حقيقية تجلّت في عجز السلطة المتنامي عن الدفاع عن البلاد. وفي هذا الاتجاه يقول أحمد فايز الفواز في الملف المذكور: «في موازاة نمو القمع وأجهزته الرسمية سيطرت على الكتلة الشعبية مشاعر الخوف، وضعفت مقاومتها، وتمت فيها ميول الاستسلام والعدمية، وانتعشت في صفوفها الروابط ما قبل القومية: العشائرية والطائفية.»

أما الظاهرة الثقافية الجديدة التي برزت بعد التسعينيات، وأعني تبرير الكولونيالية ثقافياً، فقد صارت من حينها تتعدى موقف بعض محترفي السياسة الذين يُقبلون أن يتعاونوا مع الأجنبي ويأتمنونه على مصير بلادهم؛ فهذه حالة كانت شائعة في العهد الكولونيالي. الجديد الآن هو ظهور المثقف الليبرالي المعولم الذي يُنتج مسوغات التعاون مع الاستعمار الأميركي متذرّعاً بمبادئ سامية: الليبرالية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان - ولا ننسى العولة ومرادفاتها.

لم تبرز صورة هذا المثقف كظاهرة ثقافية إلا في المناخ السياسي الرهيب الذي خلفه العدوان الأميركي التدميري على العراق عام ١٩٩١، حيث اصطفّت الجيوش العربية، بما فيها جيوش دول مركزية، إلى جانب الجيش الأميركي الذي أدمى العراقيين وأرجع العراق إلى العصور الوسطى تحت ذريعة «تحرير الكويت»، مغتتماً حماقة النظام العراقي الكبرى بغزو هذا البلد. لقد تصافرت الإرادة السياسية العليا لأميركا، ووراها التحريض الإسرائيلي، مع رغبة أكيدة لدول الجوار الإقليمي والعربي، على تحطيم القوة العراقية الصاعدة التي أضحت مخيفة للجميع. واشترك جميع من اشترك في ذلك العدوان (١٩٩١) على إغلاق أي باب نحو حل سلمي كان متاحاً. ثم اتفقوا جميعاً على وضع العراقيين في غرفة العناية المشددة، فعاملوهم خلال اثنتي عشرة سنة على أنهم مرضى وجانحون وحسب، وتركهم في العراء بعد الحرب يُترفون دماً على أنقاض ما هدموه، دون أن يتركوا لهم فرصة تضميد الجراح.

عزّز موقف هذا المثقف الليبرالي المعولم، داعية الاستنجا بأميركا لنشر الديمقراطية، العديد من العوامل. أولها وأخطرهما المناخ النفسي الذي خلفته - كما ذكرنا - سابقة تدمير العراق بأيدي عربية وأجنبية معاً، ثم المساندة العربية القاسية لتجويع العراقيين وإذلالهم طوال سنوات الحصار. وثاني تلك العوامل هو الاستبداد العربي الذي حوّل المواطنين إلى رعايا وعبيد للطغم المستبدة، فصاروا غرباء في أوطانهم، يُعتصرهم اليأس من التغيير والتجديد. وثالث تلك العوامل هو ذلك التبشير الواسع بمحاسن دخول العرب إلى العولة على الطريقة الأميركية وحدها، دون حساب للشروط الإقليمية والاقتصادية لهذا الدخول، والتبشير أيضاً بنسق ثقافي خاص مرتبط بها، كالحديث عن فوات «مفهوم الوطن» و«حدود الدول» لصالح مفهوم «القرية الكونية». ورابع تلك العوامل ذلك الإفسان المتعمد بالبترول دولار لكتلة من الصحفيين المحترفين؛ وهو إفساد وسّع صحفاً قديمة، وأحدث صحفاً جديدة، وخلق معها الفضائيات للتبشير بالعصر العولمي وبفوات الفكرة

### نتائج مباشرة للهزيمة

قدّمت أميركا للرأي العام ذرائع كاذبة لتغطية عدوانها، وفي مقدّمتها «القضاء على أسلحة الدمار الشامل» ونشر الديموقراطية. «لأنّ الأهداف الفعلية هي التي عبّرت عنها أوساط أميركية، ولأسيما الزمرة الصهيونية في البنتاغون، وتقارير مراكز الأبحاث المحيطة بهم، والتقارير الإستراتيجي الأميركي الذي كتبه الصهيوني وولفوويتز عام ١٩٩١ واعتمده بوش سياسة رسمية ويتضمّن ضرورة ضرب كلّ قوة إقليمية صاعدة يمكن أن تشكل خطراً منافساً لأميركا. وإلى جانب ذلك أعلن كولن پاول أنّ العدوان على العراق يُدرج في سياق إعادة صياغة «الشرق الأوسط» بما يتناسب ومصالح أميركا وإسرائيل. وقد كشفت الوقائع أنّ الهدف الجوهري للعدوان لم يكن سوى سحق الدولة العراقية وإمكانياتها في النمو والقوة، واستخدام البترول العراقي لابتزاز أوروبا واليابان، وضرب سياسة الأوبك، وترتيب مواقع القوى لصالح هيمنة الكيان الصهيوني. وقد أشار عبد الأمير الركابي في ملفّ الأدب إلى أنّ استراتيجية أميركا تعدّت مجرد إسقاط النظام إلى إسقاط الكيان العراقي لما يختزله من إمكانات، وضرب نموه الذي بات يشكل تهديداً جدياً للمصالح الأميركية وإسرائيل: «فلا عجب إذا وجدنا الولايات المتحدة تسعى الآن إلى تدمير عقول ثلاثة آلاف عالم عراقي، وأكثر من ثمانمائة مصنع هي فقط التي أشارت إليها لجان التفيتش». وسجلت أميركا سابقة خطيرة في التاريخ المعاصر، وذلك في استرجاعها العلاقات الكولونيالية وفرضها على العراق كبدية؛ فما كان من المستحيل تصوّره قبل سنوات استهدف الآن دولة مركزية عربية كالعراق. وهو ما فرض على الوضع العربي برمته - بمن في ذلك المتواطئ والممانع - موقفاً دفاعياً استراتيجياً، لدرجة أنّ ما كان مستحيلاً من حلول على الساحة الفلسطينية غداً ممكناً، وتمّ الإجهاز على النظام العربي وعلى أشكال التضامن العربي إلى ما شاء الله، في زمن صار فيه تقليد النياشين لقادة العدوان مألوفاً على الشاشات العربية وتكاثرت مظاهر التقارب من إسرائيل والتطبيع معها.

### دلالات الهزيمة التاريخية

لقد أسدلت الهزيمة الستار على الفصل الأخير والعاشر من تجربة «النظام التقدمي العربي». أما ما سوف يتبقى منه فلن يكون سوى شاهد على البؤس الذي انتهى إليه ذلك النظام الذي افتقد كلّ شرعية ونجاعة تاريخية عندما حوّل المواطنين إلى عبيد، والدولة إلى أداة للتسلط والإفساد، وأثبت بالأفعال أنّه لم يستطع حماية الوطن أو تجنيبه مخاطر الاحتلال، بل دفعَ قسماً من الشعب - جراً العسف والجور - إلى الشعور بأنّه لن يخسر شيئاً من

لكنّ بعض الباحثين، على الرغم من عدم إغفالهم دور الاستبداد واحتمالات التواطؤ هنا وهناك، رأى بحق أنّ العامل الحاسم في نتيجة المعركة كان اختلال التوازن بين طرفين: أولهما عراقٌ جوعٌ ودمرٌ فعلياً منذ عام ١٩٩١ وحُصر إقليمياً ودولياً؛ وثانيهما أقوى الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ والتي استقدمت حشداً كان مهيباً لمواجهة المعسكر السوفيتي، فانقضت به على العراق بأسلحتها الفتاكة. وقد بدأت تلك الإمبراطورية معركتها ضدّ بغداد منذ اليوم الأول، فوجّهت إليها ثمانين في المئة من قوتها التفجيرية، فكانت الهزيمة العسكرية حتمية إذا نظرنا إلى الأمر بالمقاييس العلمية الدقيقة. لقد استقوت أميركا على بلد صغير محطّم فعلياً، مستندة إلى معاضدة بعض دول العالم وأكثر الأنظمة العربية التي فتحت بلادها لجيوش الغزاة لتفتك بأرض الرافدين، فضلاً عن المساندة الاستخباراتية والإعلامية، بعد أن صوّرت المعركة كلّها على أنّها تستهدف صدام حسين<sup>(١)</sup> وتترك للباحثين والخبراء معرفة حجم الألام المترتبة ومداهما الزمني. وحتى لو عابنا المسألة من زاوية سيكولوجية الشعوب، فإنّ التضائل يتناسب مع تزايد الشعور بالعجز واليأس من النصر؛ وبالعكس: أيّ أنّ الروح الكفاحية والوطنية تنمو مع ازدياد الإحساس باحتمال النيل من الخصم حتى مع غياب الديموقراطية. فلقد وجدنا في الأيام الأولى للحرب كيف تنامت الروح الكفاحية والوطنية العراقية، والروح الوطنية العربية، مع بروز المقاومة البطولية في أم قصر والناصرية والبصرة، إذ تدفّق العراقيون في الخارج - بمن فيهم بعض المعارضين - ليشاركوا في المعركة الوطنية على أرضهم، وساندتهم آلاف المتطوعين العرب.

إذا نظرنا إلى الديموقراطية من زاوية تأثيرها على النصر أو الهزيمة، فإنّها لا شك تهيئ الشروط المناسبة لتفتح روح المسؤولية تجاه مصير الوطن، ولكنّها لا تستطيع وحدها أن تحسم المعركة، إذ ثمة شروط أخرى في ميدان الصراع العسكري لا بدّ من توافرها للفوز بالنصر. فلم تستطع الديموقراطيات في البر الأوروبي، كما يقول منير شفيق في الأدب، أن تصمد أمام الغزو النازي، بينما استطاع نظام شمالي كفيتنام وكوريا ردّ الغزو الأميركي. ومع ذلك يجب أن لا يقود هذا إلى تأييد الأنظمة الشمولية حتى لو انتصرت في حرب ما. فالديموقراطية ضرورية أثناء النصر وبعد الهزيمة. المهمّ في الأمر أن نضع مسألة الديموقراطية في سياق الجواب عن كيفية تهيئة أسباب القوة وشروط المشاركة الوطنية الأفضل. والمهمّ، عند الحديث عن عامل الديموقراطية في النصر والهزيمة، أن نحدّد حجم مسؤولية غياب أو حضور هذه الديموقراطية في النصر أو الهزيمة، ضمن عوامل أخرى كبيرة، أهمّها ميزان القوى.

لأنها تريد الضغط لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية ودول الجوار مستفيدةً من زخم نصرها العسكري، أو لأنها أيضاً تنطلق من تصور استراتيجيٍّ مفاده أن مصدر الخطر الحقيقي على مصالحها إنما يأتيها من بلاد العرب والمسلمين ولاسيما إذا تصاعدت عمليات المقاومة العراقية وهددت خطتها في الصميم.

### رهانات المستقبل

أمام الركود العربيّ القاتل، لا بدّ من التساؤل عما إذا كان بالإمكان تصوّر قيام مبادرة أخلاقية وعقلانية من النخب الحاكمة العربية تفتح الطريق أمام المواطنين العرب للإسماك بمصيرهم، وترسي مداميك دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وتعيد ترتيب البيت العربيّ عن طريق تجديد مؤسسات الجامعة العربية وهيئاتها. أمّ ترانا ننظر تحركاً ديمقراطياً تقوده القوى الاجتماعية المختلفة، وتدفع باتجاه تأسيس حياة ديمقراطية في أقطارها وما بين أقطارها على أساس التضامن والوحدة؟

الحقّ أنّ ليس ثمة من مؤشرات على مبادرات عربية كهذه، سواء من النخبة الحاكمة أو الحكومة. والقوة الوحيدة المتحركة في الساحة هي أميركا، التي لا تكلّ ولا تهدأ!

وعلى هذا فالركود يعمّ الوضع العربيّ، بينما يشكّل العراقُ وفلسطين - رغم حالة الاحتلال المروعة - الساحتين الوحيدتين المتحركتين في مواجهتهما لشروط الاستعمار، ويشكّلان عاملين محرّضين على الاستنهاض العربيّ. ومع تصاعد المقاومة العراقية تفتح تساؤلاتٍ كبرى ليس أقلها السؤال التالي: أيمكن أن تصبح أرض العراق مسرحاً يتقرّر عليه مصير الوضع العربيّ، بل ومصير الهيمنة الأميركية الأحادية القطبية على العالم بأسره؟

حلب

الاحتلال. لقد أسقط هذا النظامُ كلّ مسوغات الاستمرار، بعد أن فقد كلّ معاني الشرعية عندما عمّل على الضدّ من الشعارات التي رفعها تأسيساً لحكمه: فبدل التنمية الشاملة قاد إلى الفساد والركود الشاملين؛ وبدل الحرية قاد إلى الاستبداد المقيم: وفي مقابل الوحدة رعى «وطنية» زائفةً فطريةً متحلقةً حول الرئيس القائد: وبدل تعزيز التكامل العربيّ أسهم في زعزعة الاستقرار عندما حاول كلُّ قائد أن يحوّل شخصه إلى مركز للعمل العربيّ، وفطره إلى إقليم قاعدة! فانتشرت سياسة المحاور أنظمةً وأحزاباً فتكت في الجسم السياسيّ العربيّ، ولم يتبقّ من تلك الأنظمة إلا بقايا الصراخ الإذاعيّ الذي لا يفيد أحداً عند الامتحان الرهيب للتاريخ. ومع سقوط «تجربة النظام التقديمي» تهاوت كلّ المفاهيم والأطر السياسية والتنظيمية والدولالية التي ارتبطت فيها، وفي مقدمتها مفاهيم «الحزب الطليعي والثوري» والديمقراطية الشعبية» (التي ليست في الحقيقة لا ديمقراطية ولا شعبية) وإقليم القاعدة» والتنمية المرتكزة على الدولة وحدها.

لقد أنهت هذه الهزيمة الحربَ الباردةَ العربيةَ بإفلاس طرفي المعادلة فيها، «النظام التقديمي» و«النظام التقليدي»، فكان لأميركا شرفُ الإجهان عليهما، وإلحاقهما بسياستها طوعاً أو كرهاً بعد أن فوّضوا أمرهم إليها، وأصبح العربُ الآن في ظلّ نظام إقليميّ عربيّ تقوده أميركا، بالتعاون أو لمصلحة إسرائيل، لا نستطيع منذ الآن تلمّس ملامحها وآلياتها المستقبلية.

وفي عتمة هذه المرحلة تلاشى ما سُمّي بـ «حركة التحرر العربية» شعاراً وحركةً سياسيةً، لينفتح الطريقُ أمام تدهور شاملٍ بعد أن غدت أميركا سيدة الموقف في الوطن العربيّ. ويبدو أن أميركا ستندفع اختياراً أو قسراً إلى مركزة قوتها على الجسم العربيّ بسبب تحولها إلى قوة احتلالٍ تريد حماية نفسها من المخاطر، أو

## الأعداد القادمة من الآداب

- ملف الرقابة العربية (٣): الرقابة في المغرب
- أي قومية عربية نريد؟
- الجزائر... بعيون مغربية
- السودان... بعيون مصرية
- أبحاث ليمنى العيد ومنير الحمش وآخرين